

قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٠

بربط موازنة هيئة ميناء دمياط

للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٨٩٣٥ جنيه (فقط وقده ثماقانة وثلاثة وتسعون مليوناً وخمسة وألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٣٣٢ مليون جنيه (فقط وقده ثلاثة واثنان وثلاثون مليون جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور مبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه .
- باقي التكاليف والمصروفات مبلغ ٢٨٧٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٤٧٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعمائة وستة وسبعين مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ١٤٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وأربعة وأربعون مليون جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بمبلغ ٤١٧٥ جنيه (نقط وقده أربعونا وسبعين عشر مليونا وخمسة ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استثمارات استثمارية بمبلغ ٢٦..... جنيه .
- تحويلات رأسالية بمبلغ ١٥٧٥..... جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسالية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بمبلغ ٤١٧٥ جنيه (نقط وقده أربعونا وسبعين عشر مليونا وخمسة ألف جنيه) منها قروض خارجية بمبلغ ١١٠..... جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا موافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٠ .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة المسحورية في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٤ مايو سنة ٢٠١٠ م) .

حسني مبارك

مکالمہ مختار

卷之三